

الباب الأول

تكوين رأس المال ودوره في التنمية الاقتصادية

الفصل الأول : تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة في تكوين رأس المال
الفصل الثاني : تحليل أثر أهم العوامل على التنمية الاقتصادية على تكوين رأس المال .

- الفصل الأول

تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة في تكوين رأس المال

المبحث الأول : مفهوم رأس المال والتكوين الرأسمالي .

المبحث الثاني : النظريات المهمة بتكوين رأس المال ودوره في التنمية .

المبحث الأول

مفهوم رأس المال والتكوين الرأسمالى

(أ) مفهوم رأس المال :

يتكون رأس المال القومى من رأس المال الإنتاجى، وهو يشمل كل السلع التى تستخدم فى العمليات الإنتاجية مباشرة مثل الآلات والمعدات ، ورأس المال الاجتماعى ، وهو يشمل كافة التجهيزات والمنشآت اللازمة للنشاط الإنتاجى بشكل غير مباشر، مثل الطرق والكبارى والسدود والموانى والمطارات والمنشآت التعليمية والصحة . . . الخ . ويشمل رأس المال القومى أيضا المخزون الموجود من السلع النهائية والوسيلة والمراد الأولية .

ويمكن النظر إلى رأس المال الإنتاجى على أنه مجموعة السلع اللازمة لتنفيذ الأهداف الإنتاجية سواء على مستوى المشروع الواحد، أو على مستوى الإقتصاد كله . وهذه السلع تتكون من عناصر مختلفة^(١) وذات وظائف وخصائص متعددة، ولكنها تندمج أو تكامل من خلال العملية الإنتاجية . ولا يمكن جمع هذه الأصول الإنتاجية معا إلا بترجمة قيمتها فى شكل نقدى .^(٢)

وتعتبر السلع الإنتاجية سوما فى عداد السلع المعمرة أى التى تستهلك على فترة مسن الزمن تزيد عادة عن السنة الواحدة ويمكن أن تمتد إلى سنوات عديدة .

ويمكن القول أيضا إن رأس المال الإنتاجى هو رصيد المجتمع، أو ثروته من كافة الموارد المتماثلة وغير المتماثلة التى صنعها الإنسان لتساعده بصفة نهائية على إحتياج الحاجات الإستهلاكية بطرق مباشرة أو غير مباشرة .^(٣)

أما رأس المال الاجتماعى : فإنه مجموعة التجهيزات والإنشاءات القائمة فى المجتمع والتى تعتبر أساسية للمشروعات التى تمارس عمليات الإنتاج^(٤) . وحيث إن هذه

(١) أنظر : د. مصطفى رشدى ، البناء الإقتصادى للمشروع ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ١٦٢ .

(٢) أنظر : د. عبد الرحمن يسرى أحمد ، دراسات فى التنمية الإقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٤٩ - ٥٠ .

(٣) د. مصطفى رشدى ، البناء الإقتصادى للمشروع ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٧٩ ، ص ١٦٢ .

(٤) أنظر : د. رمزى على إبراهيم سلامة ، اقتصاديات التنمية ، مكتبة الجلاء الجديدة ، المنصورة ، ١٩٨٤ ، ص ٤٥ .

المكونات غير متجانسة فلا بد من تفهيمها معا بالنقود . ويلاحظ أنها تعبر لآجال طويلة جدا من الزمن بالمقارنة بمكونات رأس المال الإنتاجي ويطلق على رأس المال الاجتماعي البنية الأساسية Infra structure ويعتبر رأس المال الاجتماعي في مجموعة طائفة مكملة أو مساعدة لرأس المال الإنتاجي . فبدون رأس المال الاجتماعي يصعب أو يتعذر القيام بالعمليات الإنتاجية ما وقد يصبح من المستحيل إتقانها .

وقد تنبه رجال الاقتصاد من المدارس المعاصرة إلى هذه العلاقة أكثر ممن سبقوهم . فمن المدارس السابقة لا نجد سوى كتابات طفيفة جدا من كتاب المدرسة النوروكلاسيكية عن أهمية مشروعات رأس المال الاجتماعي للعمليات الإنتاجية داخل أي مجتمع . ولكن في العصر الحديث نجد كتاب التنمية الاقتصادية على وجه الأخص ، في العقبة الأخيرة يخشون اهتماما كبيرا على تشييد الطرق لإنشاء الصرف الصحي وإقامة شبكات المياه والكهرباء ووسائل الاتصال . . . الخ . ويعتبرونها أساسية ومكملة لرأس المال الإنتاجي لدى المشروعات حتى يتم تنفيذ الأهداف الإنمائية .

وبالنسبة لرأس المال من المخزون السلي : فوشمل من وجهة نظر الحسابات القومية رصد المجتمع من السلع الموجودة بالمخازن عند أي نقطة من الزمن - سواء كانت هذه سلعا استهلاكية أو إنتاجية أو سلعا غير تامة الصنع أو سلعا أولية . وهذا الرصيد يضم في بداية كل فترة زمنية جميع السلع التي بلغت في مخازن المشروعات الخاصة والعامة والحكومية من فترة أو فترات سابقة ولم يتم استهلاكها من قبل الأفراد^(١) ، واستخدامها فيما بعد في العمليات الإنتاجية داخلها أو تصديرها إلى الخارج . ويلاحظ أن التفهيرات في هذا الرصيد عادة ما تتحدد بالتغيرات في مستوى الطلب الكلي والنشاط الإنتاجي . فحينما يزداد الطلب الكلي يتجه المخزون السلي إلى التناقص حيث يتم التخلص جزئيا أو كلها من السلع تامة الصنع المخزونة في مخازن المشروعات . ثم أنه في ظروف تزايد الطلب الكلي تتجه المشروعات الإنتاجية إلى زيادة نشاطها، فتستخدم رصيد السلع الوسيطة والأولية جزئيا أو كلها . وكل هذا في حالة الراج ويحدث عكسه تماما في حالة الإنكماش أو الركود ، فحينئذ يتجه الرصيد من المخزون السلي إلى التزايد . ويلاحظ اختلاف مفهوم

(١) د. عبد الرحمن يسري ، التحليل الاقتصادي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ١٩٦٨ ، ص ٢٢ - ٢٦ .

(2) Mathews, R.C., The Trade Cycle, chapter 5, J. Nisbet & Co., Cambridge, 1962.

رأس المال من المخزون السلعى عن مفهوم رأس المال الإنتاجى، أو رأس المال الإجتماعى. ولكن بلاحظ أيضا أن جانبها من رأس المال المخزون يخص العملية الإنتاجية، ألا وهو ذلك المخزون من الآلات والمعدات الإنتاجية، أو من السلع الوسيطة والأولية . وبالنسبة للمخزون من الآلات والمعدات الإنتاجية فإنه يعتبر طاقة إنتاجية عاطلة إلى أن يتم استخدامه . أما بالنسبة للمخزون من السلع الوسيطة والأولية فإن استخدامه عادة ما يتم بصفة جارية خلال ما رسة النشاط الإنتاجى داخل أى اقتصاد . وتجدر الإشارة هنا إلى الجدول القديم الذى كان قائما بشدة بين الإقتصاديين حول مفهوم رأس المال، وهذا إذا كان هذا العنصر يدخل فى تركيب السلعة المنتجة أم لا ؟ فقد اعتقد العديد من الكتاب القدامى فى المدرسة الكلاسيكية وكذلك "بوهم بافرك" ومدرسه أن رأس المال سلعة تدخل فى تركيب السلعة المنتجة، ومن ثم فإن رصيد المخزون من السلع الوسيطة والأولية عبارة عن رأسمال موجود فى المجتمع. (١) ولكننا حينما ننظر إلى رأس المال أساسا على أنه طاقة إنتاجية تساهم فى إنتاج السلع الأخرى ، فإن اهتمامنا سوف يكون متركزا على الآلات والأدوات الإنتاجية وبالتالى على تيار الاستثمار الحقيقى الذى يتم فى المجتمع خلال أى فترة ، حيث من خلاله يتم تغير حجم الطاقة الإنتاجية ، كما يتم على أساسه التخطيط لزيادة أو نقص النشاط الإنتاجى .

كيفية تقدير رأس المال ؟

من الناحية النظرية هناك مسألة مفهوم رأس المال ، وأما من الناحية العملية فهناك مشكلة إخضاع الأنواع المختلفة من رأس المال لمقياس من نوع واحد . ولهذا فإن تقييم رأس المال "كميا" يتم من طريق ترجمة قيمته إلى قيم نقدية . وتختلف تقديرات رأس المال فى أى مجتمع وفقا للأسلوب المستخدم فى هذه العملية. (٢) "

(١) وعموما فإن الخلط بين الحسابات القومية والنشاط الإقتصادى الفعلى من ناحية والتشابه ما بين فكرة الإستهلاك الرأسمالى الحديثة وفكرة رأس المال كسلعة تدخل فى تركيب السلعة المنتجة ما زال يجعل الفصل بين الأفكار الكلاسيكية والأفكار الحديثة غير محدد بصفة قاطعة ونهائية .

أنظر J.W.Kendrick, Some Theoretical Aspects of Capital Measurement, Published in J.Lindaur, Macro economic Readings, London, 1968, pp. 29-34.

(٢) أنظر : د. عبد الرحمن يسرى أحمد ، دراسات فى التنمية الإقتصادية، المرجع السابق، ص ٤٩ .

كما تتأثر هذه التقديرات بعدد من العوامل الاقتصادية من أبرزها التغيرات فى أساليب الفنية للإنتاج وحالة الطلب على المنتجات النهائية لرأس المال، وعلى ذلك لا يمكن النظر إلى أى تقديرات قيمة لرأس المال على أنها أكثر من تقديرات تقريبية. ويوجد أكثر من أسلوب لتقدير رأس المال. (١)

الأسلوب الأول: إن أول الأساليب التى تستخدم فى تقدير رأس المال، هو أسلوب تكلفة الإستهلال أو الإحلال Replacement Cost. وطبقا لهذا الأسلوب تقدر قيمة السلع الرأسمالية على أساس سعر مساو لذلك الذى يجب دفعه للحصول على نفس السلعة لحظة الشراء أو الإستهلال. وهذه الطريقة منقذة لأسباب متعددة:

أولا: لأن من بين السلع الرأسمالية التى يستخدمها المشروع ماضى عليه عديد من السنوات ولا يمكن إعادة تقدير مثل هذه السلع لحظة الإستهلال، لأن إنتاجها توقف بسبب التقدم التكنولوجى الذى أحل مكانها سلعاً جديدة ذات كفاءة إنتاجية مرتفعة، ذات أسعار مختلفة.

ثانياً: بالنسبة لأنواع السلع الرأسمالية التى ما زالت تنتج وتباع فى الأسواق لحظة التقدير نلاحظ أن نفقة استبدالها، أو إحلالها تعتبر مرتفعة نسبياً، ذلك لأن التقدم التكنولوجى يتيح لبعض السلع الجديدة أن تؤدى نفس وظيفة السلع القديمة، إضافة إلى خصائص جديدة تميزها وتجعلها ذات كفاءة فنية مرتفعة نسبياً، وحيث يمكن الحصول على هذه السلع الرأسمالية الجديدة بأسعار مماثلة أو متقاربة مع السلع القديمة فإن نفقة إحلالها سوف تصبح مرتفعة نسبياً.

الأسلوب الثانى: هو أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة Adjusted Historical Cost وهو تفهيم محاسبى يأخذ فى الإعتبار وعند تقدير قيمة السلعة الرأسمالية ذلك السعر الذى اشترت به فى فترة مضت والعمر الوظيفى المقدر لها، والذى يتحدد باعتبار أن نفقة بحثه، ومابقى من هذا العمر وتوزيع قيمة السلعة الرأسمالية محاسبياً على سنوات العمر الوظيفى أو الافتراضى لها.

(١) أنظر: د. مصطفى رشدى، البناء الاقتصادى للمشروع، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٩، ص ١٦٥.

(2) J. Robinson, The Accumulation of Capital, London, Macmillan, 1956, pp. 114-23.

وعلى ذلك فإن ماضى من عمر السلعة الرأسمالية يقابله نسبة معينة من الإستهلاك الرأسمالى تخضع من تكلفة شرائها فى فترة مفت ، وهذا التقويم تعرض لعدة انتقادات :

أولا : إننا يجب أن نفرق بين العمر الوظيفى لرأس المال والعمر الاقتصادى له الذى يتحدد بالمدة التى تعمل خلالها الآلة بطريقة اقتصادية . فقد يكون العمر الوظيفى لآلة ما مقدرا بعشر سنوات . ولكن تظهر خلال هذه المدة بفعل التجديدات الفنية آلة أخرى تؤدى نفس فرض الآلة الأولى ولكن بكفاءة إنتاجية مرتفعة وبمبلغ أقل إنتاجية أقل وهنا ينتهى العمر الاقتصادى للآلة الأولى بالرغم من أن عمرها الوظيفى والفنى لم ينته بعد .

ثانيا : إن هذا الأسلوب يراعى الطاقة الفعلية أو العملية لعناصر الإنتاج مادام يكتفى بالبطاقة المقدرة لهذه العناصر عند القيام بعملية التقويم .

ثالثا : إن التقويم الحاسبى يفترض ثبات الأسعار ومادامت عناصر الإنتاج تقدر بقيمتها النقدية التاريخية ، وهذا لا يتفق مع الواقع غالبا . فمن المعروف أن الإقتصاديات الحرة تعاني من ارتفاع مستمر فى الأسعار وما يعنى أن أسعار السلع الجديدة تزيد باستمرار . ويلاحظ أن أسعار السلع القديمة عادة ما تتأثر باتجاه أسعار السلع الجديدة وترتب على ذلك أن تقويمها بالأسعار الحاسبية أو التاريخية المعدلة سوف يتسبب فى انحرافات أكثر عند التقويم الفعلى لها .

الأسلوب الثالث : ويعتمد هذا الأسلوب على الإرتباط بين رأس المال والأرباح ، وهو التقدير التقريبى لطاقة الكسب للأصول الرأسمالية Earning power . فالمشروع يستهدف تحقيق الربح عن طريق ما يحوزه من رأس مال . ولذلك فإن ما يعنيه عند تقدير قيمة عنصر الإنتاج المادى لديه فى لحظة معينة هو معرفة كافة الإيرادات التى يمكن أن يحصل عليها مستقبلا باستخدام هذا العنصر . ويلاحظ أن هذه الطريقة تعتمد على خبرة رجال الأعمال أو من يستخدمونهم من مستشارين إقتصاديين فى تقدير الأرباح المستقبلية المتوقعة . وهذا التقويم يراجه عدة صعوبات ، أهمها يتعلق بعملية الإنتاج باعتبارها عملية مركبة . فالعملية الإنتاجية بطبيعتها متكاملة تستدعى مساهمة عناصر الإنتاج جميعا . ولا يمكن بسهولة أن ينسب عائدا أو إيرادا معينة أو نصيبا من هذا العائد

المتحقق منها لسلعة أو عنصر إنتاجي معين .

وبالرغم من أن الدراسات الاقتصادية الحديثة تقدمت كثيرا في هذا المجال إلا أن الخبرة الخاصة الموجودة لدى رجال الأعمال أو المستشارين الاقتصاديين مازالت تلعب دورا كبيرا في مدى دقة التقديرات الخاصة بالإيرادات المتوقعة من الأصول الرأسمالية ، ومن ثم دقة التقديرات الخاصة بتقييم هذه الأصول .

الفرقة بين رأس المال الإجمالي والصالى :

رأس المال الإجمالي هو عبارة عن التقدير النقدي لكافة مكونات رأس المال دون خصم الإستهلاك الرأسمالى . وعند عرض طرق تقدير رأس المال لاحظنا أن إحدى الطرق وهي التكلفة التاريخية المعدلة تأخذ مسألة الإستهلاك الرأسمالى فى الإعتبار، ولكنها تتناولها من وجهة فنية ومحاسبية .

الواقع أن هناك صعوبات عديدة تقابل التقدير الإقتصادى بخلاف التقدير النفسى والمحاسبى . إن قيمة السلعة الرأسمالية وهي معرفة بطبيعتها تحتب فى الفترة التى أنتجت فيها . وفى الفترات التالية يوسع استخدامها تستهلك تدريجيا فى العملية الإنتاجية، لذلك لابد من حساب الجزء المستهلك من السلع الإنتاجية المعصرة (فى فترة التقدير) ونقوم باقتطاعه من قيمتها الكلية، وذلك لاحتساب القيمة الصافية لها . والخبراء الفنيون يفترضون أن السلعة الرأسمالية لها عمر وظيفى محدد، وأن الإستهلاك يتم بمعدل ثابت ، على مدى هذا العمر بحيث تؤول قيمتها إلى الصفر فى النهاية .

والمحاسبون يعتمدون على التقديرات الفنية الخاصة بالعمر الوظيفى للألة، وبالتالي يفترضون لها معدل استهلاك يتم على أساس صفوى . فمن الناحية الفنية البحتة نستطيع أن نقول بمنتى الدقة إن عمر الآلة يساوى كذا من السنوات، وذلك إذا ما استخدمت صوبها فى حدود طاقتها الإنتاجية القصوى . والتقدير من الناحية الإقتصادية يرتبط بالناحية الواقعية، لأننا لا نستطيع أن نتأكد من العمر الوظيفى أو الإنتاجى للألة بنفس الدقة كما يفعل الفنيون والمحاسبون . فالآلة قد تهلك من الناحية الإقتصادية قبل أن تستهلك من الناحية الفنية . وذلك إذا ما انخفض الطلب مثلا على منتجاتها انخفاضاً كبيراً، أو إذا ظهر فى السوق آلة جديدة تفوقها من الناحية التكنولوجية .

ف نجد من الناحية العملية اعتبارات عدة تعوقنا عن حساب الإستهلاك الرأسمالى السوى بدقة حتى أن البعض يتقاضى عن حسابها . وعملها وجد أن رجال الأعمال يتبعون طرقا عديدة فى حساب الإستهلاك الرأسمالى^(١) ، بما يتفق مع خبراتهم وتقديراتهم الخاصة للتطورات فى الفنون الإنتاجية وحالة الطلب على منتجاتهم وكذلك أهداف المشروع الخاصة . وعلى أية حال إذا حسبنا قيمة رأس المال الكلى دون الأخذ فى الإستهلاك استقطاع الإستهلاك الرأسمالى السوى فإننا نطلق عليه " رأس المال الإجمالى " إذا أخذنا فى الإعتبار الإستهلاك الرأسمالى السوى فإننا نطلق عليه رأس المال الصافى .

(ب) مفهوم التكوين الرأسمالى :

يقصد بالتكوين الرأسمالى الإضافة إلى رصيد رأس المال فى أى فترة من الفترات الزمنية المتتابعة والتي تتحقق من طريق تيار الإستثمار .

والمعروف أن تيار الإستثمار خلال أى فترة زمنية يتكون من شعبتين : أحدهما^(١) إحلالي، وهو الذى يقصد به تعويض الإستهلاك الرأسمالى، والثانى " الإستثمار الصافى " وهذا الأخير هو الذى يمثل الإضافة الصافية إلى رصيد رأس المال . وحيث يمكن التجاوز عن المشاكل المختلفة التى يمكن أن تترتب فى بعض الحالات الإستثنائية على قصور الإستثمار الكلى عن تغطية احتياجات الإستثمار الإحلالي ، فإنه يمكن القول بأن عملية التكوين الرأسمالى ترتكز على الإستثمار الصافى أى الإضافة الصافية إلى رصيد رأس المال ولقد تمكنت الأبحاث القياسية من اكتشاف معامل ارتباط قوى بين معدل تكوين رأس المال ومعدل النمو الإقتصادى .

ولذا نجد أن كل النظريات الإقتصادية اتجهت إلى التأكيد على أن الإرتداد بمعدلات الإستثمار يعد من أهم العوامل المؤثرة فى نمو الدخل القومى الحقيقى .

وكلمة استثمار تعنى استخدام المال أو تشفيره بقصد تحقيق فائدة هذا الإستخدام فهكثر المال وينمو بذلك على مدى الزمن . فيقال أكثر الرجل أى كثر ماله وكثر ماله تعميرا

(١) أنظر : س . واجل " فن التخطيط " ترجمة راشد البراوى ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٥٩ .
(٢) أنظر : د . عبد الرحمن بىرى أحمد ، التحليل الإقتصادى ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ ، ص ٩٠ .

أى كثره^(١). وفي التعبير الشائع لدى عامة الناس يفهم الإستثمار بمعنى قريب جدا من المعنى اللغوي على أنه عبارة عن تنمية المال من طريق تشجيعه في عمليات تجارية أو زراعية أو صناعية أو من طريق شراء أصول ثم بيعها... الخ.

ولكن رجال الاقتصاد يضحون بفرقة واضحة بين الإستثمارات المالية التي تتم من خلال شراء، أو بيع أوراق مالية أو عقارات وأراضى... الخ. من الأصول المتداولة بين أفراد المجتمع والإستثمارات الحقيقية أو الإنتاجية التي يقصد بها المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمجتمع أو زيادتها.

وأهتمام رجال الصناعة يتركز على المفهوم الحقيقي أو الإنتاجي للإستثمار. ويُعرف الإستثمار في الاقتصاد الوضعي على أنه عبارة عن إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع^(٢)، بقصد زيادة الإنتاج في الفترات التالية. ولدى هالبيه ورجال الاقتصاد نجد نفس المفهوم معبرا عنه بطريقة أو بأخرى فيقال إن الإستثمار هو "تيسار من الإنفاق النقدي خلال فترة معينة من الزمن يقصد به المحافظة على رصيد رأس المال أو تنميته عن طريق إنتاج أو شراء السلع أو المعدات الإنتاجية التي تساهم في إشباع الحاجات الاقتصادية للأفراد والمجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر في الفترات الزمنية التالية.

وحيث يعتبر الإستثمار أساس عملية التكوين الرأسمالي فإنه لا بد أيضا من أن يرتبط مفهوم هذه العملية بكل ما يؤثر في القدرة على القيام بالإستثمار سواء من ناحية التمويل أو التنظيم. فالتكوين الرأسمالي يتحدد بحجم الإستثمار العائلي بهذا الأخير يتحدد بالتغيرات في الإدخار والإئتمان المصرفي وكل ما يؤثر في القدرة التمويلية وكذلك أيضا يتحدد بالقدرة التنظيمية التي تعمل على التنفيذ الفعلي لعملية الإستثمار.

وعموما فإن زيادة القدرة التمويلية والتنظيمية لدى المجتمع شرط ضروري لزيادة حجم الإستثمار، ولذلك يمكن القول إجمالا أن التكوين الرأسمالي هو الإضافة العائلية إلى رصيد رأس المال في أي فترة زمنية معينة والتي تتم بجهود تنظيمية يتم من خلالها تعبئة المسوارد التمويلية والقيام بالإستثمار.

(١) أنظر: مختار المحام في لفظه ص ١٠٠.

(٢) أنظر: محمد سلطان أبو علي، مبادئ الاقتصاد التجميعي، الطبعة الأولى، ١٩٧٩، ص ٧٧، ٧٦.

المبحث الثاني

النظريات المهتمة بتكوين رأس المال ودوره في التنمية

تكوين رأس المال ودوره في التنمية الاقتصادية :

فهما يلى مدعرض بعض نظريات النمو الإقتصادى المهتمة بتكوين رأس المال، وبهنا
أن هناك شبه اتفاق في وجود إختلاف بين مفهوم النمو والتنمية؛ إلا أنه من الممكن مع ذلك
الإستفادة ببعض الفروض التى ترد في نظريات النمو وذلك في مجال دراسة التنمية
الإقتصادية .

(أ) النظريات التقليدية :

أولا : عرض وتفهيم للنظرية الكلاسيكية في النمو الإقتصادى :

من دراسة وتحليل كتاب المدرسة الكلاسيكية في النمو الإقتصادى وجد أن الحرك
الرئيسى لعملية التنمية الإقتصادية يتمثل في عملية تراكم رأس المال في النشاط الصناعى
وتقدم الفن الإنتاجى .

فلقد أكد أفراد المدرسة الكلاسيكية في دراستهم للنمو الإقتصادى على أهمية تراكم
رأس المال بمعدلات مرتفعة في النشاط الصناعى على أساس أنه أكثر مرونة في مواجهة
التغيرات الإقتصادية وأكثر قدرة أيضا على استيعاب التطورات التكنولوجية الحديثة .
بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من أرباح الصناعة يعاد استثمارها في مشروعات صناعات
جديدة مما يغذى عملية النمو ذاتها وبعملة مستمرة ، ولكن حتى يتمكن النشاط الصناعى
أن يحقق النمو الإقتصادى المطلوب منه لابد وأن تكون معدلات التركيب الرأسمالى فيه
كبيرة بالدرجة التى تكفى للتغلب على آثار تناقص الغلة السائد في النشاط الزراعى .

ولقد نظر الكلاسيك إلى دور النشاط الزراعى نظرة تشاؤمية حيث اعتقدوا أنه لا يساهم
في زيادة النمو الإقتصادى بأى صورة بل إنه يعرقله .^(١) والسبب في ذلك يرجع إلى تفشى
ظاهرة تناقص الغلة التى ترجع إلى كثبات الرقعة الزراعية وجمود الوسائل الفنية المستخدمة
فيه وكسل ملاك الأراضى بومعدم رغبتهم على القيام بأى مشروعات استثمارية تهدف

(١) أنظر : د. عبد الرحمن بسرى أحمد ، تطور الفكر الإقتصادى ، دار الجامعات المصرية ،
١٩٨٦ ، ص ١٢٩ .

إلى النهوض بالوسائل الفنية المستحدثه فى النشاط الزراعى . بالإضافة إلى النمو السكانى المستمر .

ولقد اعتقد الكلاسيك أن ظاهرة التزايد السكانى المستمر تؤدى دائما إلى نمو قوة العمل بؤانها السبب الحركى المباشر وراء استمرار ظاهرة تناقص الغلة وزيادة حدتها . و إن نمو الإقتصاد الرأسالى يتحدد بالسكان بين النمو السكانى والتقدم التكنولوجى ، ولقد أكد أعضاء المدرسة الكلاسيكية على أن النشاط الزراعى لا يمكن أن يكون محركا للنمو الإقتصادى بمل معرفتة له ليس فقط بسبب تناقص الإنتاجية المتوسطة للعامل الزراعى بل أيضا بسبب الآثار المترتبة على هذه الظاهرة ومن أهمها : ارتفاع أسعار السلع الغذائية وبالتالي ارتفاع الأجور النقدية للعمال وانخفاض أرباح رجال الصناعة .^(١) هذا فى نفس الوقت الذى يؤدى فيه ارتفاع أسعار السلع الزراعية إلى زيادة مدخرات المزارعين وبالتالى نادرا ما تستخدم فى استثمارات منتجة .^(٢) ومن هنا اهتم الكلاسيكيون بالتركيبة الرأسالى فى النشاط الصناعى وضرورة القيام به بمعدلات مرتفعة .

و خلاصة التحليل النظرى للمدرسة الكلاسيكية أن عملية النمو الإقتصادى تعتمد على معدل التراكم الرأسالى والذى يعتمد بدوره على مستوى الأرباح المحققة أى أن الإستثمار (ت) = الزيادة الصافية فى رأس المال (د) وهى تعتمد على مستوى الأرباح (ب) أى أن :
ث = د - ر = د (ب)

لقد اعتقد الكلاسيكيون أن المصدر الأساسى لتمويل الإستثمارات هى المدخرات " الحقيقية " ويتفقون جميعا على أن كل زيادة فى المدخرات تعنى زيادة مماثلة فى رأس المال الإنتاجى من طريق الإستثمار باستثناء ما تنسى^(٣) . ولقد أوضح الكلاسيكيون أن سعر الفائدة هو العاقر الأساسى على الإذخار . ولكنهم حيث وجدوا أن أرباح الرأساليين (رجال الصناعة) هى المصدر الأساسى للإذخار فقد اهتموا ببحث العلاقة بين الأرباح والأجور أكثر من بحث العلاقة بين الإذخار وسعر الفائدة .

(١) ارتفاع تكلفة الوحدة من المواد الغذائية تؤدى إلى رفع المستوى النقدى لأجور الكفاف أى رفع مدفوعات الأجور النقدية للعمال فى قطاع الصناعة وبالتالي انخفاض الأرباح .

(٢) المرجع السابق .

(3) Schumpeter, A.J., History of Economic Analysis, pp. 482-483, G.Allen & Unwin, London, 1967.

ولذا اعتقد الكلاسيك أن بقاء أجور العمال عند مستوى الكفاف شرط ضروري للنمو وأرباح الرأسماليين ومدخراتهم على أساس أنها المصدر الأساسي لتمويل الاستثمار والنشاط الصناعي.

أما إذا اضطر الرأسماليون إلى رفع مستوى الأجور النقدية للحفاظ على مستوى الكفاف للعمال بسبب ظروف تناقص الغلة في النشاط الزراعي وما يؤدي إليه من ارتفاع أسعار السلع الغذائية الضرورية، فإن المستوى النقدي للأرباح سوف يتناقص، وبالتالي تتناقص معدلات الإذخار، فهتناقص معدل تراكم رأس المال وبالتالي معدل النمو الإقتصادي أيضا.

ودراسة التحليل الكلاسيكي تؤكد على أن التقدم التكنولوجي هو المحدد الأساسي للأرباح بالرغم من أن هناك عوامل عديدة أخرى تؤثر فيها، ومن ثم فإنه توجد علاقة طردية بينه وبين تراكم رأس المال. (١)

ففي ظل المنافسة العاقبة التي تسود السوق لا يستطيع صاحب المشروع أن يحقق أرباح احتكارية لأنه يواجه منحنى طلب لانهاضي المرونة على منتجاته ولا يستطيع أن يتحكم إطلاقا في الأسعار، ولكي يحصل صاحب المشروع على أرباح غير عادية لابد وأن يعسب إلى تقليل نفقة الإنتاج باستخدام المستحدثات الفنية الجديدة. أو إلى تقديم سلع جديدة تحوز على طلب المستهلكين في السوق. أي أن تحقيق معدلات أرباح مرتفعة في النموذج الكلاسيكي مرتبط بنمو الإنتاج مع التقدم التكنولوجي، وتزداد أهمية التقدم التكنولوجي في ظل ظروف الانخفاض الذي يعيب أرباح رجال الصناعة مع زيادة الأجور النقدية للعمال، وهي الظاهرة التي تصاحب تناقص الغلة في النشاط الزراعي. فالتقدم التكنولوجي سوف يصبح السبب في ارتفاع الأرباح مرة أخرى في ظل الظروف المذكورة إن ما يستحق منا الملاحظة في التحليل الكلاسيكي ما يلي:

❖ اختيار الكلاسيك للتقدم التكنولوجي كعامل رئيسي محدد للأرباح وبالتالي محدد للاستثمار وذلك على الرغم من أن هناك عوامل عديدة تؤثر فيها. ونلاحظ أيضا أن الدول النامية تستطيع أن تستفيد من التحليل الكلاسيكي بإشاعة أكبر

قد مر من المناقشة بين المشروعات الخاصة التي تعمل داخل أسواقها وأن تهتم كافة الظروف الثلاثة لعملية التقدم التكنولوجي . أي أن مفهوم الربح الكلاسيكي سوف يساهم مساهمة فعالة خلال عملية التنمية في وضع الموارد الاقتصادية في أفضل الاستخدامات الممكنة وفي تحقيق أكبر معدل ممكن للنمو رأس المال والدخل القومي .

* نجد أن التحليل الكلاسيكي قام على أساس أن المصدر الأساسي وربما الوحيد لتمويل الإستثمارات هو الادخار الذي يقتطع من أرباح المشروعات، ومن ثم كان اهتمامهم ببحث توزيع الدخل القومي بين الربح والأنصبة الأخرى لعناصر الإنتاج ولهذا اهتموا أن العوامل التي تتحكم في توزيع الدخل تتحكم أيضا في النمو الاقتصادي . والسؤال المتخلفة يمكن أن تولى هذه السألة اهتمامها^(١) . فمع التسليم بضرورة السعي نحو تحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الدخل القومي ، إلا أنه يجب العدول عن بعض القرارات التي تستهدف مجرد تحقيق مصلحة الطبقة العاملة دون أن يصاحب ذلك زيادة في إنتاجيتها الأمر الذي يترتب عليه الإساءة إلى عملية تكوين رأس المال .

* نجد أن المدرسة الكلاسيكية حالت في تقديرها بالنسبة لعامل السكان وتناقض القلة في النشاط الزراعي .

فبالنسبة لعامل السكان لم تتحقق الزيادة الكافية بالصورة القائمة التي صورها مالتس بالنسبة لعاصريه ، بل مرت بعض الفترات التي كانت فيها دول أوروبا والأمريكيتان واستمراليا تعمل على تشجيع النسل ليمكثها ذلك من تحقيق زيادة مضطردة في الإنتاج ومعدلات النمو.^(٢)

وينبغي الإشارة إلى التحليلات التي يطلقها عديد من الكتاب في الآونة الحالية بالنسبة لمشكلة النمو السكاني في البلدان المتخلفة . فالحقيقة أن هذه المشكلة ليست بالصورة التي رسمها مالتس . كما يريد البعض أن يقول وقد يمكن معالجتها جزئيا بزيادة الناتج عن طريق معدلات مرتفعة لتكوين رأس المال والتقدم الفني كما حدث في أوروبا في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي .

(1) C.P. Kindleberger and B. Herrick pp.41-44, McGraw-Hill, 1977.

(٢) أنظر : دكتور/ رفعت المحجوب ، "الإقتصاد الساسي" ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، ص ١٧٩ .

أما فيما يتعلق بظاهرة تناقص الغلة في النشاط الزراعي، فقد جاء التقدم التكنولوجي بأساليب من شأنها زيادة الإنتاج في القطاعين الزراعي والصناعي وبمعدلات لا تخطئ على بال الكتاب من المدرسة الكلاسيكية خصوصا في الزراعة مما أدى إلى توافر المسواد الغذائية اللازمة لإشباع حاجات السكان المتزايدة.

نظرية ماركس .

يتشابه ماركس كثيرا مع الكتاب الكلاسيك في الربط ما بين الإستثمار والربحمة إلا أن اهتمام الكلاسيك بالأرباح كان قائما على أساس أنها تمثل مصدر الدخل الرئيسي للأساطين، ومن ثم مصدر مدخراتهم التي تمول استثماراتهم .

أما بالنسبة لماركس ، فقد فرق بينهما تحليلية ما بين الأرباح كمصدر لتمويل الإستثمار ومعدل الأرباح كحافز على الإستثمار . أي أن الإستثمار يعتمد على معدل العائد على رأس المال وليس على حجم دخل الأساطين كما كان الكلاسيك يقصدون .

وبناء على ذلك نجد أن ماركس يجعل الإستثمار أو تركبهم رأس المال دالة طردية لمعدل الأرباح (أي أن دالة الإستثمار الماركسية تعتمد على معدل الأرباح وليس على الأرباح الكلية) .

ويمكن التعبير عن الفرض الماركسي على النحو التالي :-

$$\text{ث} = \text{د} (\text{ق}^{\text{ب}})$$

حيث ث الإستثمار ، ب معدل الأرباح .

ويمكن كتابة دالة الإستثمار كالتالي :

$$\text{ث} = \text{د} \cdot \frac{\text{و} - \text{ز}}{\text{و} + \text{ر}}$$

حيث - د - الأضافة إلى رأس المال ، و - ز - الدخل .

و حميلة الأجور ، ر - الإستهلاك الرأسمالي من السلع الإنتاجية والمخزون اللازم لإنتاج (و) .

ونجد في المعادلة السابقة أن (و-ز) عبارة عن الأرباح وهي تمثل كافة عوائد التملك ولقد أطلق عليها ماركس "فائض القيمة" ويوضح ماركس أهمية فائض القيمة بأن قدرة

مالك المشروع على الإدخار، ومن ثم قدرته على الإستثمار وترتبط أساساً بمناخ القيمة ولذا فهو يسعى دائماً إلى زيادة هذا الفائض بإحدى الوسائلتين أولاً : عن طريق زيادة الدخل (ى) ، ثانياً : عن طريق ضغط حصة الأجور (و) .

ولقد أوضح ما ركس أنه يمكن زيادة الدخل بزيادة الإنتاج عن طريق الضغط على العمال بزيادة ساعات العمل اليومي، ويمكن أيضاً زيادة الدخل عن طريق رفع إنتاجية العمل عن طريق فن إنتاجي متطور في النشاط الصناعي .

ولقد كان اهتمام ما ركس مثل الكلاسيك بأرباح رجال الأعمال أكثر من اهتمامهم بسعر الفائدة كحدود لعرض المدخرات ، ورأوا أن سعادة أجور الكفاف وتقدم الفسبن الإنتاجي بصفة مستمرة تعتبر من الشروط الأساسية لاستمرار الأرباح في الإرتفاع ومن ثم نمو المدخرات . إلا أن ما ركس كما ذكرنا أخذ في اعتباره معدل الأرباح كحدود للرفعة في الإستثمار، وهذا المعدل دالة لتقدم الفنى المكثف لرأس المال ولقدرة الرأسمالي على خفض نصيب العمال النسبي في دخل المشروع . (١)

تقييم التحليل الماركسي :

لقد تنبأ ما ركس بأنها ر الرأسمالية في البلدان الغربية التي كانت تقود عملية التقدم الإقتصادي مثل بريطانيا والمانها ولكن هذه التنبؤ لم تتحقق كما هو معروف .

ولقد استمر تركيز رأس المال في هذين البلدين وغيرهما من البلدان الرأسمالية بمعدلات مرتفعة طوال القرن التاسع عشر وفي القرن الحالي . وأستمر الأخذ بأساليب الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال، ولكن هذا لم يؤد إلى تزايد البطالة بين العمال وانخفاض معدلات الطلب الكلي على الإستهلاك .

والواقع أن التفسير الماركسي لنقص الطلب الفعال وبالتالي انخفاض معدلات الربحية ومعدلات تكوين رأس المال لم يكن صحيحاً، وبالتالي يمكن القول إن التحليل الماركسي جزئياً من إيجاد تفسير كامل للتغيرات في معدلات الربحية وبالتالي للتغيرات في معدلات التكوين الرأسمالي في الأجل الطويل .

(١) د. عبد الرحمن يسرى أحمد ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ١٤٤ .

وأحد الفوائد التحليلية التي نستمدنا من التحليل الماركسي في مجال تكوین رأس المال هو ارتباط معدلات تكوينه بمعدلات الأرباح واعتادها بالتالي على القدرة المستمرة للمنظمين في تطهير الفنون الإنتاجية المستخدمة خصوصا في اتجاه تكثيف رأس المال .

التحليل النهوكلاسيكي

يعتبر النهوكلاسيك أن عملية التركيم الرأسمالي محدد أساسي لعملية النمو الإقتصادي . وفي تحليلهم نجد أن عملية الإستثمار تأخذ شكلا آليا في المجتمع الرأسمالي على أساس أن الرأسمالين يقومون تلقائيا بإعادة استثمار معظم أرباحهم كلما ظهرت فرصة ربح جديدة . ولقد أشاروا أنه ليس من الضروري أن يكون المستثمر هو المدخر . فأصحاب الدخول المختلفة يستطعون الإدخار عن طريق شراء السندات والأسهم والأصول المالية المتوفرة في سوق رأس المال Capital Market ويستطيع رجال الأعمال القيام بإستثماراتهم عن طريق الاقتراض من البنوك والأفراد . وسوق رأس المال يجمع بين المدخر والمستثمر ويتحدد فيه نقطة التوازن بين عرض المدخرات والطلب عليها وهو سعر الفائدة Interest Rata .

وي لعب سعر الفائدة دورا كبيرا في تحديد حجم الإستثمار . فهقوم رجال الأعمال بالمقارنة بين معدل العائد المتوقع من أي مشروع استثماري وبين معدل الفائدة المدفوع على التمويل اللازم للقيام بهذا المشروع .

وبشكل أكثر دقة فإن حجم الإستثمار يتحدد في التحليل النهوكلاسيكي على أساس الموازنة ما بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة على رأس المال . ويلاحظ أنه كلما زاد تكوين رأس المال في أي نشاط فإن الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال سوف يتناقص ويؤدي هذا مع افتراض ثبات سعر الفائدة إلى وضع حد لعملية التكوین الرأسمالي .

أما إذا ارتفعت معدلات الفائدة بهذا يحدث حينما تزداد الإستثمارات على مستوى السوق أو المستوى الكلي، فإن هذا يعني ارتفاع تكلفة التكوين الرأسمالي وبالتالي خفض

ولقد أكد النهوكلاسيك على أهمية الدور الذي تلعبه التكنولوجيا في دفع عملية التكوين الرأسمالي ، والقضاء على حالة الركود الاقتصادي التي تنبأ بها بعض الاقتصاديين . فالتقدم التكنولوجي مستمر ولا يتوقف ، وكلما حدث تسبب في إنتقال منحنى الإيراد الحسنى للإنتاجية إلى أعلى (بفرض ثبات العوامل الأخرى).

ولقد أشار النهوكلاسيك الى أهمية حرية التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل في تكوين معدلات مرتفعة للتركهم الرأسمالي ، والتي تستخدم بدورها في تمويل عملية النمو الإقتصادي . ولقد أشار النهوكلاسيك الى أهمية حرية التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل في تكوين معدلات مرتفعة للتركهم الرأسمالي والتي تستخدم بدورها في تمويل عملية النمو الاقتصادي .

تلخيص التحليل النهوكلاسيكي :

لقد ركز التحليل النهوكلاسيكي أساسا على دراسة العوامل المحددة لتكوين رأس المال في الأجل القصير دون الأجل الطويل رغم أهميته .

وكذلك قام التحليل على شهادة المنافسة الكاملة والتوقف الكامل داخلها ، وحرية التجارة خارجها وهذه الفروض لا تنم بالواقعية في الظروف المعاصرة في معظم الحالات ، وخصوصا في حالة البلدان النامية . كذلك فإن هناك شك كبير في إمكانية الاستفادة من فكرة المقارنة بين الإيراد الحدى لإنتاجية رأس المال وسعر الفائدة في ظل تطورات الفكر الإقتصادي التي أثبتت عجز سعر الفائدة في التأثير على الإدخار أو الإستثمار^(١)

وسوف نبين فيما بعد أن انتقادات عديدة قد وجهت إلى سعر الفائدة كمحدد للإدخار والإستثمار هذا بالإضافة إلى الإنتقادات التي وجهت إلى نظرية سعر الفائدة النهوكلاسيكية من قبل كينز .

بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن القول إن التحليل النهوكلاسيكي أكثر انطباقا على الدول الرأسمالية المتقدمة وقد يصعب تطبيقه في الدول المتخلفة وذلك لعدم واقعية كثير من الفروض الأساسية التي يقوم عليها . فنجد أن افتراضات البحث عن الأوضاع المثلى تكاد تكون خيالية بالنسبة للدول المتخلفة .

(1) Radcliffe Report (on the work of monetary system London, 1959).

من عملية التجديد .

والإستثمار التلقائي يتحدد أساسا بعملية الإبتكار أو التجديد . إلا أن شومبيتر وضع تعريفا للإبتكار والتجديد يختلف عن غيره من الإقتصاديين . (١)

ويمكن توضيح العلاقة بين الإستثمار التلقائي والتجديد في هذه الصورة الدالية :

ث ج = د (جـ)

حيث : جـ التجديد ، ث ج الإستثمار التلقائي .

ولقد أوضح شومبيتر أهمية الجهاز المصرفي في تمويل الإستثمار، وأعتقد أن الإلتئمان المصرفي له دور مهم في تنمية الإقتصاد الرأسمالي ، ويعتبر هذا من ضمن العناصر الجديدة التي مهزت تحليل شومبيتر .

ويلاحظ أن الكلاسيك وما ركس لم يأخذوا هذا العنصر في الحسبان ، وذلك لاختلاف ظروف القرن العشرين عما قبلها . ولكن اهتمام شومبيتر المبالغ بالبنوك ودورها في التمويل المصرفي لا يعنى إطلاقا إلقاء دور المدخرات الحقيقية في عمليات تمويل الإستثمار . ولقد افترض شومبيتر أن المدخرات الحقيقية دالة للأرباح والأجور وسعر الفائدة ويمكن توضيح هذه العلاقة كما يلي :

خ = د (ب ، و ، ف)

حيث : خ المدخرات الإختيارية ، ب الأرباح ، و الأجور ، ف سعر الفائدة . ويتضح من هذه المعادلة أن شومبيتر يرى إمكانية الإدخار من الأجور العائلية وهذا لم يكن ممكنا في فترة الكلاسيك بسبب سعادة أجور الكفاف للعمال، وهذا الافتراض يوضح لنا مقدار التقدم الإقتصادي الذي حدث ما بين المدرسة الكلاسيكية وبداية القرن العشرين حيث ارتفعت أجور العمال وأصبح ممكنا للطبقة العاملة أن تساهم في المدخرات القومية . كما أكد شومبيتر على أهمية سعر الفائدة بالنسبة للإدخار ، واعتبر أن ارتفاع

(1) R.C. Mathews, op.cit., pp. 70-74.

ولقد أوضح شومبيتر أن التجديد Innovation يختلف عن عملية الإختراع Invention فالظاهرة الأخيرة مجرد ظاهرة فنية ، أما الظاهرة الأولى أي التجديد فهي ظاهرة اقتصادية ويتحول الإختراع إلى تجديد إذا في عملية التطبيق الإقتصادي له ، ولقد ذكر شومبيتر في تحليله أن عملية التجديد يمكن أن تشمل الآتي : إدخال سلع جديدة ، استخدام طرق جديدة للإنتاج ، فتح أسواق جديدة ، وفرض مصاد جديدة للمواد الخام أي اكتشافها أو الحصول عليها .

سعر الفائدة حافز لزيادة المدخرات، وكذلك اهتم شومبيتر بالأرباح كمصدر للإدخار كما فعل الكلاسيك من قبل .

تقييم نظرية شومبيتر :

لقد سلم شومبيتر بأهمية سعر الفائدة للإدخار ، ورأى أن البنوك تقوم بدور هائل فسي في تمويل الاستثمار عن طريق خلق الإئتمان، وخلص شومبيتر إلى أن زيادة الاستثمار عن الإدخار الإختياري ، والتي تتحدد بحجم الإئتمان المصرفي تعتبر المحدد الأساسي للنشاط الإقتصادي في دورة الرواج. (١)

ونجد أن شومبيتر في تحليله يفرق بين الاستثمار المحفوز والتلقائي ، فالأول يتحدد بمستوى الأرباح السائد في السوق بالمقارنة بسعر الفائدة ويتوقف حجمه على مستوى النشاط الإقتصادي أما الاستثمار التلقائي وهو في رأى شومبيتر المحدد الأساسي للنمو الإقتصادي فهو دالة للربح غير العادي المتوقع عن عملية التجديد .

ويلاحظ أن النظريات السابقة لشومبيتر أعطت دورا رئيسيا لتقدم الفن الإنتاجي في رفع مستويات الأرباح أو معدلاتها ، ومن ثم رفع معدلات تكوين رأس المال ، ولكن عملية التجديد عند شومبيتر تشمل التقدم في الفنون الإنتاجية وغير ذلك كما تقدم . ويحظى شومبيتر الدور الرئيسي للمنظم في القيام بهذه العملية .

ولقد وجهت عدة انتقادات لتحليل شومبيتر من أهمها :

١ - لقد أكد شومبيتر على الأهمية الكبرى لعنصر التنظيم في عملية النمو كقوة محركة أو دافعة بصورة مبالغ فيها حيث إن هناك عوامل أخرى هامة تلعب دورها في عملية التجديد، ومن ثم التكوين الرأسمالي والنمو .

٢ - لم يصبح للإبتكار بالمفهوم الشومبيتيري في القرن الحالي نفس الآثار الإقتصادية الهائلة التي كانت له في القرن الماضي، فالتجديدات الحالية لا تخلق هزات أو صدمات

(١) اعتقد شومبيتر بإمكانية الإدخار من الأرباح والأجور على حد سواء ، كما أنه ناقش أهمية الجهاز المصرفي في تمويل التجديدات . فلاحظ أن رجال الأعمال يقدمون على الاقتراض من البنوك لتمويل التجديدات ويتعهدون بدفع الفوائد على أمل إمكان السداد من الأرباح المتوقعة من نشاطهم .
أنظر : د. عبد الرحمن بيري أحمد ، دراسات في التنمية الإقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

هذه للإقتصاد، لأن معظم المشروعات الكبرى لها القدرة الآن على استيعابها وتكثيف ظروفها وفقاً لها .

٢- جعل شومبيتر من سعر الفائدة أحد العوامل الأساسية المحددة للإدخار الكلي ، فيسّر أن هذا أصبح محل شك بعد ذلك ، وخصوصاً بعد أن أكدت النظرية الكينزية على أن الدخل هو المحدد الرئيسي للإدخار .

٣- افترض شومبيتر أن تحويل الإستثمارات الجديدة يتم عن طريق الإقتراض مسن البنوك ، فهو أن من الملاحظ أن هذا النوع من التمويل لا يتم إلا في حالات قليلة نظراً لأن البنوك في البلاد الرأسمالية لا تمنح قروضاً طويلة الأجل ، وإنما قروضاً قصيرة الأجل ، وهذا يرجع إلى طبيعة تلك البنوك ، فالإستثمارات طويلة الأجل يتم تمويلها عن طريق الأرباح فهو المؤثرة، أو عن طريق أسواق رأس المال (أو عن طريق بنوك التنمية) وإصدار أسهم وسندات .

ب - النظريات الحديثة :

التطورات النظرية الحديثة :

عرضنا فيما قبل أبرز النظريات التي تناولت عملية تكوين رأس المال كل على حدة وذلك في المدرسة الكلاسيكية وما بعدها إلى ما قبل كينز .
وفيما يلي نتناول التطورات الحديثة في النظرية .

ويمكن استخلاص أهم العوامل المؤثرة في الإستثمار في النظريات الحديثة وتعريفها في قسمين هما :

أولاً : العوامل المرتبطة بتجار الدخل .

ثانياً : العوامل المستقلة عن تجار الدخل .

أولاً : العوامل المرتبطة بتجار الدخل :

يتأثر تكوين رأس المال في المجتمع بعدد من العوامل من أهمها :

الدخل القومي والتغيرات فيه :

يعتبر الدخل القومي أحد المحددات الأساسية لحجم الاستثمار في المجتمع . وهناك علاقة ارتباطية بين التغيرات في مستوى الاستثمار والتغيرات في مستوى الدخل القومي ، فكلما زاد الدخل القومي، انبج الاستثمار إلى الزيادة ، وقد أكدت الدراسات التطبيقية على قوة هذه العلاقة . وعلى سبيل التكرار فإن هذا النوع من الاستثمار الذي أطلق عليه رجال الأعمال مصطلح الاستثمار التابع أو المحفوز .

وفي شرح العلاقة بين الدخل والاستثمار كعامل تابع له ، قيل إن الزيادة في الدخل تحفز على إنشاء طاقات إنتاجية جديدة عندما تكون الطاقات الإنتاجية في المجتمع موقفة بالكامل .

وفي هذا المجال نذكر "نظرية المعجل" التي تحتل اهتمام رجال الاقتصاد في تفسير الدورات الاقتصادية وفي تفسير نمو رأس المال بمعدل أكبر من معدل نمو الدخل . وتبعاً لنظرية المعجل نجد أن الذي يؤثر في الاستثمار ليس مستوى الدخل (د) وإنما التغير في مستواه (د. ي) . ومنطق نظرية المعجل^(١) يتلخص في :

أنه حينما يبقى مستوى الدخل ثابتاً فإنه لن يكون من الضروري التوسع في حجم الطاقة الرأسمالية في أي شكل من الأشكال . سواء كان في شكل إنشاءات ثابتة أو معدات أو آلات وسوف يكون الاستثمار محدوداً في نطاق الاستثمار الإجمالي .

أما في ظروف زيادة الدخل (د. أ) تقوم المشروعات بعملية الاستثمار (ث) لكي تزيد من طاقتها لإنتاج السلع الاستهلاكية ، كما أن مستوى الاستثمار (ث) يمكن أن يرتفع أيضاً في هذه الظروف، وذلك لهادة موجبة من التوقعات المتفائلة لدى أصحاب المشروعات . ومن الناحية الأخرى فإن ظروف انخفاض الدخل (د. ب) تؤدي إلى انخفاض الاستثمار (ث) وذلك لأنه حينما يبدأ الدخل في التناقص، فإن أصحاب المشروعات لن يجدوا الحافز لديهم لزيادة طاقتهم الإنتاجية بل إنهم قد لا يقومون بإحلال أصول رأسمالية جديدة محل تلك الأصول التي استهلكت في العمليات الإنتاجية . وأكثر من هذا فإن ظروف تناقص الدخل وتناقص حمولة المبيعات تعتبر عادة توقعات متشائمة

(1) Mathews, Trade Cycle, op.cit., pp. 1131, and Chapter 3.

تجاه البيهات المنتظرة مستقبلا مما يؤدي إلى انخفاض استثمارات المشروعات بشكل عام .
وتقوم نظرية المعجل على أن زيادة ما في الدخل تؤدي إلى زيادة أكبر منها في الاستثمار
وهذا يرجع إلى أساس الطبيعة الإنتاجية لرأس المال ، فالاستثمار (ث) ليس إلا مقدار
التغير في رأس المال (ث = Δ) ، ورأس المال في أي صورة من صورته يتميز بطبيعته
المعصرة ، ولذلك فإن قيمة أي أصل رأسمالي جديد معد للإستخدام خلال عدد من السنوات
سوف تفوق قيمة تها ر المنتجات التي يمكن أن يتحقق من استخدامه خلال أي سنة من سنوات
عمره . ونجد أن النسبة بين الزيادة في الدخل والزيادة القابلة في الإستثمار سوف تختلف
من حالة إلى أخرى تبعاً لاختلاف طبيعة النشاط الإنتاجي ودرجة تكثيف رأس المال .

ففي بعض الصناعات التي يلزم النشاط الإنتاجي فيها على تكثيف رأس المال نجد
أن الإنفاق الإستثماري أي أن $\Delta / \text{ث}$ يكون مرتفعة نسبياً أما الصناعات التي
تنخفض فيها كثافة رأس المال - التي يعتمد فيها النشاط الإنتاجي على تكثيف العمل .
فنجد أن النسبة $\Delta / \text{ث}$ هي منخفضة نسبياً . (١)

وبعبارة مختصرة فإن زيادة كثافة رأس المال في أي نشاط إنتاجي سوف تتمثل في
ارتفاع نسبة $\Delta / \text{ث}$ وبالتالي فإن المعدل $\Delta / \text{ر}$ يكون مرتفعاً في أي فترة زمنية .
وحيث أن $\Delta / \text{ر} = \text{ث}$ فإن زيادة كثافة رأس المال تعني ارتفاع المعدل $\Delta / \text{ث}$
والعكس صحيح . والمعدل $\Delta / \text{ث}$ يعرف باسم معامل المعجل Accelerator
Coefficient وبعد أن عرفنا معامل المعجل ، فإننا نستطيع كتابة الدالة $\Delta = \text{د} (\Delta / \text{ث})$
وبشكل أكثر تحديداً $\text{ث} = \text{ع} (\Delta / \text{ث})$ حيث ع معامل المعجل ومن الممكن تقدير
هذا المعامل في كل صناعة أو نشاط إنتاجي على حده ، وبناء على هذا ، يمكن
تقدير متوسط عام له على مستوى الإقتصاد كله . وينبغي التأكيد على أن علاقة المعجل
تعتمد أو قامت أساساً على فرض التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية في الأجل
القصر . (٢)

(١) راجع : د . عبد الرحمن بسري أحمد ، د . محمد علي الليثي ، التحليل الإقتصادي ،
الدار الجامعية للطباعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٦ ، ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٢) هذا من شأن الإقتصاديات المتقدمة في غالب الأحوال أما في الإقتصاديات النامية
التي تعمل غالباً تحت مستوى التوظيف الكامل فإن الوضع سوف يختلف . وربما ينشأ
سؤال عن مدى صلاحية نظرية المعجل لتفسير جانب من التغيرات الكلية في حجم
الإستثمار ومثل هذا السؤال بطبيعة الحال يحتاج إلى دراسات تطبيقية متخصصة . ولكن
من الممكن التسليم بأن اقتصاد البلد النامي يعمل عادة في حدود طاقة إنتاجية معينة =

ولقد لوحظ عند الكلام على معامل رأس المال / الإنتاج، أن قيمة هذا المعامل تتوقف على درجة تكثيف رأس المال . ويمكن التفرقة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة اقتصاديا حيث نجد أن الفنون الإنتاجية في البلدان المتقدمة تميل بمصفا عامة إلى تكثيف رأس المال في العملية الإنتاجية ولذلك من الملاحظ فيها اتجاه المعامل العكسي لرأس المال / الإنتاج للزيادة عن المعامل المتوسط له .

أما في البلدان النامية فلن الصعوبات في عملية تمويل الإستثمار وعدم وجود الخبرات التنظيمية والفنية والعمالية الكافية والملائمة للتكنولوجيا الحديثة ، تمثل عائقا في كثير من الحالات أمام استخدام التكنولوجيا المكثف لرأس المال . ولذلك قيل إن البلدان النامية قد تفضل في ظروفها الاقتصادية الإعتماد على الفنون الإنتاجية المكثفة للعمال ، ولكن حيث لا تتوافر هذه عملها أو حيث قد ترتبط في الواقع العملي بكفاية إنتاجية منخفضة ، فإن هذه البلدان كثيرا ما تلجأ إلى استخدام تكنولوجيا من الدرجة الثانية "Second-best technology" وبالتالي نجد أن كثافة رأس المال في الصناعات الإنتاجية داخل البلدان النامية لا تزداد بنفس الطريقة التي تحدث بها في البلدان المتقدمة اقتصاديا . وبالتالي يتوقع أن تؤدي زيادة معينة في الدخل إلى حفز الإستثمار في البلدان النامية بمقدار أقل من ذلك الذي يتم في البلدان المتقدمة . (١)

ويلاحظ أن استجابة الإستثمار للتغيرات في الدخل في البلدان المتقدمة اقتصاديا تتم غالبا بمرونة تامة عند مستوى التوقف الكامل للطاقة الإنتاجية المستخدمة ، هذا بينما أنه من المتوقع أن استجابة الإستثمار للتغيرات في الدخل في البلدان النامية لن تتم بنفس المرونة . ويرجع ذلك إلى اختلال جهاز الأسعار والجهل وعدم الرشد الإقتصادي من جانب رجال الأعمال ، كما يرجع أيضا إلى عدم اكتمال الهيكل الأساسي (رأس المال الإجتماعي) الأمر الذي يرفع من تكلفة المشروعات الجديدة . ولذلك فإن التغير في

مع وجود موارد اقتصادية معطلة تماما أو غير مستغلة وهذا يحدث زيادة في مستوى النشاط الإقتصادي سواء بسبب تغير الإستهلاك الكلي، أو تغير مستوى الصادرات، فإن استخدام الطاقات الإنتاجية الموجودة سوف يعمل إلى حده الأقصى بعد فترة من الزمن . ومن الممكن أن يؤدي هذا إلى قيام المشروعات بإنشاء طاقات إنتاجية جديدة لإشباع الطلب الجديد وهكذا نجد أن الإستثمار سوف يكون تابعا للزيادة التي حدثت للدخل .

(١) أنظر : د. عبد الرحمن بسري أحمد ، مساهمة الفكر الكلاسيكي في التحليل الحديث للتنمية ، مرجع سابق .

الطلب الكلى التابع للتغير في الدخل في البلدان النامية قد لا ينعكس بدقة في شكل تغيرات في الأسعار ، أو قد يؤدي إلى تغيرات في الأسعار ، ولكن هذه التغيرات لا تؤدي إلى تغيرات في القرارات الإستثمارية لرجال الأعمال ، أو قد تؤدي إلى نشأة الرغبة نفس الإستثمار ، ولكن قد تلعدم القدرة على تنفيذها ، ومن ثم فإن من المتوقع أن علاقة المصطلح في البلدان النامية لن تصل بنفس الطريقة أو بنفس القوة التي تصل بها في البلدان المتقدمة اقتصاديا .

ولا يؤثر الدخل القومي والتغير فيه فقط في الإستثمار من النواحي التي ذكرت سابقا فهو يؤثر أيضا في الإذخار ، وهو أحد محددات عملية التكوين الرأسمالي . فكما هو معروف في النظرية الكينزية يتحدد الإذخار أساسا بالدخل القومي . فهو يزيد بزيادته وينقص بنقصانه (علاقة طردية بين الإذخار والدخل) والإذخار الحقيقي هو المصدر الأساسي لتمويل الإستثمار في الأجل الطويل، أي خلال عملية التنمية الاقتصادية بأكملها كلما زاد الدخل زاد الإذخار ، وزادت القدرة على تمويل الإستثمار . ولقد اعتقد الاقتصاديون من المدارس المختلفة منذ وقت المدرسة الكلاسيكية إلى وقتنا المعاصر ، أن زيادة الإذخار تؤدي إلى زيادة الإستثمار ، بل وأنها تساويها دائما . وظل هذا الاعتقاد سائدا إلى وقت "كينز" والمدرسة السويدية المعاصرة حيث بدأ التشكيك في حتمية توازن الإذخار والإستثمار . ولكن من المعروف أن التحليل الكينزي بتحليل المدرسة السويدية يخص الأجل القصير فقط وعلى ذلك فلن يكون هناك خلاف كبير بين الفكر القديم والفكر الحديث إذا فرقنا بين الأجل القصير والأجل الطويل .

فيينا يسلّم الكتاب المعاصرون بإمكانية اختلاف الإذخار عن الإستثمار في الأجل القصير، إلا أنهم جميعا يقررون أن عملية تمويل الإستثمار في الأجل الطويل تعتمد أساسا على المدخرات الحقيقية للمجتمع .

ولا شك أن البلدان النامية التي تتميز بانخفاض معدلات نمو الدخل القومي تعاني من انخفاض في معدلات نمو الإذخار ، وينعكس هذا في انخفاض معدلات نمو الإستثمار . فلقد لوحظ أن معدلات الإذخار القومي في كثير من البلدان النامية يتراوح بين ٥% وأقل من ١٥% في معظم الحالات وظلت هذه المعدلات في البلدان النامية ثابتة في الحقبين الأخيرتين ، وقد أثرت هذه الظروف بشكل واضح في معدلات تكوين رأس المال في غالبية

البلدان النامية فيما عدا بعض الحالات الإستثنائية التي أمكن فيها للقروض والإستثمارات الأجنبية أن تلعب دورا هاما في سد فجوة الإيدار المحلية .

ثانيا : العوامل المستقلة من تيار الدخل :

بالنسبة للعوامل التلقائية أو المستقلة من الدخل والتي تؤثر في تيار الإستثمار فهى متعددة .

١ - دور سعر الفائدة : لقد أبرزت النظرية الاقتصادية الوضعية دور سعر الفائدة في هذا الصدد ، وفى النظرية التقليدية التى سبق عرضها نجد أن الفائدة هى سعر استخدام رأس المال وأن زيادة هذا السعر يؤدى إلى الحد من استخدام رأس المال والعكس صحيح . أى أن نقص سعر الفائدة يشجع على الإستثمار (وسوف نناقش هذه المسألة من الناحية الإسلامية فيما بعد) وتطورت النظرية إلى إبراز دور سعر الفائدة كحدد للإستثمار ومن ثم كحدد لصلية تكوين رأس المال .

أما عند كينز فنجد أن سعر الفائدة وحده لا يؤدى دورا منفردا فى تحديد كمية الإستثمار وإنما لابد من مقارنته بالكفاءة الحدية لرأس المال، والتي اتفق على تسميتها فيما بعد بالكفاءة الحدية للإستثمار . (١)

وتعرف الكفاءة الحدية للإستثمار بأنها سعر الخصم الذى يجعل القيمة الحالية للنفقات السنوية المتوقعة من استثمار أصل من الأصول مساوية للثمن هذا الأصل .

وتقوم فكرة الكفاءة الحدية للإستثمار على أن أى مشروع يعمل قبل اتخاذ قرار بشراء أصل إنتاجى جديد (قرار الإستثمار) إلى المقارنة ما بين الكفاءة الحدية للإستثمار فى هذا الأصل ، وتكلفة الحصول على الأموال اللازمة لشراؤه . بمعنى أخرى أن المشروع يقارن ما بين الكفاءة الحدية للإستثمار وسعر الفائدة . وفى هذه الحالة يجب على المشرع أن يقوم باحتساب سعر الفائدة على الأموال اللازمة لشراء الأصل حتى فى حالة ملكيته لهذه الأموال ، حيث إن المشرع يمكن أن يستثمر أمواله فى أى اتجاه أو يقرضها . وكذلك

(1) D.H.Gowland Modern Economic Analysis, pp. 158-160, Butter worths, London, 1979.

يجب أن يحتسب على نفس تكلفة استخدام هذه الأموال . فإذا كانت الكفاءة الحدية للإستثمار (ى) أكبر من سعر الفائدة (ف) فإن المشرع يمكن أن يستثمر، أما إذا كانت (ر) أصغر من (ف) فإن المشرع وهو يسعى إلى الربح بطبيعة الحال لا يمكن أن يستثمر . ولكن ما الذى يمنع من استمرار المشروع فى إضافة وحدات من الإستثمار طالما أن $r < f$.

نظريا ليس هناك ما يمنع ولكن الكفاءة الحدية للإستثمار تميل إلى التناقص كلما زاد حجم الإستثمار القائم وذلك لأنه من المتوقع أن تتجه أسعار المنتجات إلى الهبوط مع زيادة الإنتاج فهوثر هذا بالتالى على الإيراد الكلى المتوقع من الإستثمار فى أى وحدة إضافية من الناحية الأخرى . فإن من المتوقع أيضا أن تتجه أسعار المواد الخام وأجور العمال إلى الارتفاع مع زيادة الإستثمار لزيادة الطلب على هذه المدخلات، وبالتالي يتأثر الإيراد العافى المتوقع من الإستثمار فى أى وحدة إضافية .

وفى الواقع أنه كلما كبر حجم المشروع كلما زادت احتمالات الخسائر الكبيرة إذا خابت التوقعات . وما لا شك فيه أن الخسائر الكبيرة يمكن أن تقضى على المشروع تماما . ولذلك يمكن القول إن الكفاءة الحدية للإستثمار تميل عموما إلى الهبوط كلما زاد حجم الإستثمار .

ومن ثم فإن سعر الفائدة الجارى فى السوق يصبح محددًا أساسيا للإستثمار والسدى أى مشروع . ثم إن النظرية تفترض أن هذه النتيجة يمكن أن تعمم على الإقتصاد ككل حيث إن هذا يتكون من عدد كبير من المشروعات، ومن ثم فإن حجم الإستثمار الكلى سوف يكون دالة لسعر الفائدة الجارى فى السوق .

ولكن فكرة الكفاءة الحدية للإستثمار كمحدد للإستثمار الجديد واجهت انتقادات شديدة على ضوء الدراسات التطبيقية التى قام بها الإقتصاديون فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا . (١)

١ - فمن مجموع البيانات التى تم جمعها من المشروعات وجد أن سعر الفائدة لا يعتبر من

(1) Committee on the working of the Monetary system, Radcliffe Report, London, 1959, pp. 158-164.

العوامل الحاسمة التي تدخل في تقديرات رجال الأعمال عند اتخاذ قراراتهم بشأن الإستثمار الجديد، يمكن تفسير ذلك بأن الكفاية الحدية للإستثمار عادة ما تكون مرتفعة جدا عن سعر الفائدة في حالات الراج، ففي هذه الحالة لا يمكن القول إن سعر الفائدة معددا لحجم الإستثمار. أما في حالات الكساد، فإن سعر الفائدة ينخفض إلى مستويات ضئيلة جدا، إلا أن الكفاية الحدية للإستثمار تنخفض بمعدلات أكبر بكثير، وسبب ذلك يرجع لأن التوقعات بالنسبة للمستقبل تنقسم بالتساؤم الشديد فتكثر توقعات الخسارة وتقل جدا توقعات الأرباح ولذا يمتنع التصديق في هذه الحالات أن سعر الفائدة مهما كان منخفضا سوف يؤثر على حجم الإستثمار الجديد فهدفعه إلى الزيادة.

٢- أن البنك المركزي يتدخل في تحديد سعر الفائدة مهتديا في ذلك بعوامل عديدة تخص الإقتصاد ككل، وأنه لذلك يعمل على تثبيت سعر الفائدة في حدود معينة. فالبنك المركزي لا يترك سعر الفائدة يرتفع بشدة في أوقات الراج وفي ظل ارتفاع الطلب على الإقتراض كما لا يترك سعر الفائدة ينخفض جدا في أوقات الكساد وفي ظل انخفاض الطلب على الإقتراض. ففي ظل تدخل البنك المركزي في تحديد سعر الفائدة طبقا للظروف الإقتصادية للبلاد فتكون التغيرات في سعر الفائدة محدودة وقليلة الأهمية بالنسبة للمقترضين.

فالباقي : لقد أظهرت الدراسات التطبيقية أن المشروعات الكهيرة التي تقوم بتحويل مشروعاتها ذاتها لا تتأثر بالتغيرات المؤقتة لسعر الفائدة بصفة عامة ولكنها تحب لنفسها سعر فائدة متوسط يمثل تكلفة استخدام أموالها في الأجل الطويل وعادة ما تكون استثمارات هذه المشروعات طويلة الأجل. (١)

أثر رصيد رأس المال على الإستثمار :

يتأثر الإستثمار في أي مجتمع برصيد رأس المال الموجود فيه . فمن ناحية إعتقاد رجال الإقتصاد أنه كلما ازداد رصيد رأس المال - في ظروف مستوى معين من التكنولوجيا -

(١) المرجع السابق (Radcliffe Report) نفس الصفحات - أنظر أيضا : د. عبد الرحمن يسري ، التحليل الإقتصادي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص ٧٨ - ٧٩ .

كلما قلت الفرص المربحة للإستثمار الجديد والعكس صحيح ، أى أنه كلما كان رصيد رأس المال منخفضاً ، كلما ازدادت فرص الإستثمار المربح . ولكن يبدو من الدراسات التطبيقية أن هذا الاعتقاد قد وجد تأييداً فى ظروف البلدان المتقدمة دون البلدان النامية . فبدراسة ظروف البلدان النامية أوضحت أن انخفاض رصيد رأس المال يمكن أيضاً أن يكون فى حد ذاته معرقلاً للإستثمار الجديد . فمثلاً وجد أن نقص رأس المال الإجماعى - النقص فى البنية الأساسية - يمثل عقبة فى حد ذاته أمام قيام الإستثمارات الجديدة فى مجال النشاط الإنتاجى . وبعبارة أخرى أن نقص رصيد رأس المال يؤدي إلى انخفاض المقدرة على التكوين الرأسمالى بشكل مشابه نجد أن نقص رصيد رأس المال الإنتاجى فى أى بلد من البلدان النامية يؤدي إلى عرقلة تكوين رأس المال . وهذا مما يمكن شرحه من طريق فكرة تكامل "دالة الإنتاج" ^(١) ويتحقق بتكامل دالة الإنتاج عن طريق تكامل الصناعات من ناحية عملياتها الإنتاجية المتمثلة رأسياً أو أفقياً . فبعض الصناعات تتكامل رأسياً بمعنى أن عملياتها الإنتاجية تعمل مراحل متتالية فى سلسلة إنتاج سلعة معينة مثال ذلك عمليات الطلوج والغزل والنسيج فى صناعة الأقطان ، وبعض الصناعات تتكامل أفقياً بمعنى عملياتها الإنتاجية تكمل بعضها البعض فى مرحلة معينة من إنتاج سلعة معينة مثال صناعة المنسوجات والصناعات الأخرى المكمل لها كتوليد الكهرباء ، والنقل .

ولقد ناقش هذا الموضوع العديد من الإقتصاديين ومنهم "Rodan" الذى قرر أن دالة الإنتاج لا تقبل التجزئة Indivisible أى لا يمكن تصور نجاح صناعة جديدة وجودة فى هيئة غير صناعية حيث ستعطر هذه الصناعة اضطراراً إلى إنشاء الوحدات الإنتاجية التى تتكامل معها رأسياً أو أفقياً حتى تتمكن من الإستمرار فى نشاطها الإنتاجى . وبناء على ذلك من المتوقع فى ظروف عدم تكامل دالة الإنتاج أن ترتفع تكلفة الوحدة المنتجة فى أى صناعة جديدة ارتفاعاً باهظاً ، مما يبطئ من رجال الأعمال عند القيام بالإستثمار . وبالتالي يقال إن نقص رصيد رأس المال الإنتاجى فى النشاط الصناعى لدى البلدان المتخلفة يتسبب فى إضعاف الحافز على الإستثمار الجديد ويعنى هذا ضعف معدلات تكوين رأس المال .

(1) P.N. Rosebstein-Radom "Notes on the theory of Big Push" M.I.T., C.I.S., 1951.

أثر التكنولوجيا :

يتأثر معدل تكوين رأس المال في أي مجتمع بالعامل التكنولوجي .^(١) فالفترة التي ينتظرها أي مشروع من عملية التقدم التكنولوجي تتمثل في رفع مستوى كفاءة الإنتاجية وهذا يتمثل في تحقيق نفس الحجم من الإنتاج ولكن بتكلفة أقل أو تحقيق مستوى أكبر من الإنتاج ولكن عند نفس مستوى التكلفة . وفي حالات أخرى تتمثل ثمرة التقدم التكنولوجي في أنواع جديدة من السلع أو تعديلات في نوعية السلع الموجودة .

وفي أي حال من الحالات فإن التقدم التكنولوجي يزيد من قدرة المشروعات على تحقيق مستوى أعلى من الأرباح ، كما يزيد من قدرتها على الصمود أمام منافسة المشروعات الأخرى . وتزداد أهمية التقدم التكنولوجي في ظروف عالمنا المعاصر الذي يشهد تقدماً مستمراً في هذا المجال .

وفي التحليل الحديث نجد أن المعرفة الفنية التي ينطوي عليها الفن الإنتاجي المعين إما أن تستخدم من خلال رأس المال، أو من خلال العمل . ولقد لجأ بعض الكتاب إلى استخدام تعبير التكنولوجيا المتجسدة وفنر المتجسدة ، والتكنولوجيا المتجسدة "Embodied Technology" تتمثل في المعرفة الفنية المطبقة من خلال رأس المال المستخدم في العمليات الإنتاجية . وهذه هي محل الإهتمام هنا .^(٢) وإذا كان تطبيق التكنولوجيا أو تجسدها في شكل أو آخر من مجالات الإنتاج يعني القيام باستثمارات رأسمالية فإنها من ناحية أخرى قد تؤدي إلى استثمارات الرأسمالية الجديدة والتي تتم بفرض التوسع والإحلال إلى تطوير تكنولوجيا جديدة ، وهذا يعني أن هناك علاقة تبادلية بين التقدم التكنولوجي من ناحية والتكوين الرأسمالي من ناحية أخرى .

(١) من أهم الكتاب اللذين اهتموا بعنصر التكنولوجي ودوره في التكوين الرأسمالي ومن ثم في التنمية هاجن في نظريته عن المجتمع القروي .

E.E.Hagen, "An Analytical Model of the Transition To Economic Growth," M.I.T., C.I.S., (Document C/57/12).

(٢) د. عبد القادر محمد عبد القادر ، مشاكل التقدم التكنولوجي ، مع إشارة خاصة لمصر ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص ١٠ - ١٢ .

ظروف الموارد الطبيعية وتكوين رأس المال :

يتأثر تكوين رأس المال في أى مجتمع بحجم وهيكل الموارد الطبيعية الموجودة ومستوى استقلالها وكذلك إمكانية استقلالها من الناحية الاقتصادية . فهى عامة كلما كانت البلد غنية بالموارد الطبيعية، كلما حلز هذا على الإستثمار من أجل استقلالها . فهزاد تكوين رأس المال مع كل زيادة فى استقلال الموارد الطبيعية المتاحة . ومن جهة أخرى فإن هيكل الموارد الطبيعية يؤثر أيضا فى معدلات الإستثمار . فنجد أن الموارد المائية الهامة التى يمكن أن تستخدم فى توليد الكهرباء فتتدى إنشاءات استثمارية ضخمة وكذلك الآبار البترولية الفنية . . . الخ . كما أن المعادن الموجودة فى باطن الأرض تتدى عمومًا معدلات استثمار أكبر من تلك التى يتطلبها استقلال الأراضى الزراعية أو الغابات . ويلاحظ أن رؤوس الأموال اتجهت فى القرن التاسع عشر من بريطانيا وبعض البلدان الأوروبية إلى البلدان الآسيوية والأفريقية المستعمرة وكذلك إلى بلدان أمريكا اللاتينية لى تستثمر فى إنتاج سلح أولية مستفيدة بذلك من مزايا الوفرة النسبية للموارد الطبيعية . وكذلك نجد مثال آخر فى مجال الإستثمارات الضخمة التى قامت فى الشرق الأوسط فى البلدان التى تتمتع بوفرة نسبية فى خام البترول . وهذا الإتجاه لرؤوس الأموال نحو الإستثمار فى الموارد الطبيعية الفنية لا يحتاج إلى كثير من الأدلة .

فإذا كان توافر الموارد الطبيعية نسبيا يساعد فى ارتفاع معدلات تكوين رأس المال فإن درجة استخدام الموارد الطبيعية تضع قهودا على الإستثمار فى هذا المجال . فكلما اقتربت درجة استقلال الموارد الطبيعية المتاحة من الاستقلال الكامل، فإن توقعات الربحية من الإستثمارات الجديدة فى هذا المجال تقل، وبذلك تنخفض معدلات تكوين رأس المال . ولا يضع حدودا على هذا الإتجاه إلا قهوام استثمارات جديدة مرتبطة بفنسون إنتاجية أحدث .

أما التكنولوجيا غير المتجددة ، وهى تمثل تلك المعرفة الفنية التى لا تستخدم مسن خلال رأس المال ، وإنما تستخدم فى الإنتاج من خلال عنصر العمل سواء كان ذلك صلا فنيا أو عملا أدريا ، ومن أمثلتها الخبرات والمعارف لدى الفنيين ومهندسي الإنتاج والقائمين على الإدارة والتنظيم .

نموذج هارود ودومار :

يقوم النموذج الذي وضعه هارود ودومار^(١) بتحديد معدل الإستثمار الصافي اللازم للإرتفاع بمعدل النمو الإقتصادي على النحو التالي :

إن معدل نمو الدخل القومي يتوقف على عاملين :

١ - نسبة الإذخار (أو الإستثمار) للدخل القومي.

٢ - الزيادة في الناتج القومي الناتجة عن زيادة رأس المال أو إنتاجية الإستثمار.

فبرمز لنسبة الإذخار والدخل بالرمز "ل" وإنتاجية الإستثمار بالرمز (ك) وللمعدل

النمو بالرمز (ي) فإن :

$$ي = ك \cdot ل \quad (١)$$

حيث $ي = \frac{\Delta Y}{Y}$ باعتبار "ي" تمثل الدخل القومي ، ΔY الزيادة في الدخل القومي ،

$ل = \frac{S}{Y}$ باعتبار أن (س) تمثل الإذخار ، $ك = \frac{\Delta Y}{Y}$ ، باعتبار "ث" تمثل الإستثمار ،

وحيث إن "ك" هي مقلوب معامل رأس المال وأن المعادلة (١) محققة ex post فإن :

$$ث = س$$

ولقد شاع استخدام هذا النموذج في الدراسات الخاصة بالدول الفقيرة وخاصة عند تقدير حاجاتها للعملة الأجنبية . فبمعرفة إنتاجية الإستثمار أو معامل رأس المال وبمعرفة معدل نمو الدخل القومي المرغوب تحقيقه ، أمكن تقدير معدل الإستثمار اللازم وبالتالي مقدار ما يحتاجه الإقتصاد من رؤوس أموال أجنبية .

تعليق على نظرية هارود ودومار :

في الواقع أن نموذج هارود ودومار لم يكن معصماً أساساً للدول المتخلفة وإنما للدول المتقدمة . ففي الدول المتقدمة نجد أن قرارات الإذخار والإستثمار مستقلة عن بعضها وأن العامل الأساسي وراء تحديد المدخرات هو دخل الفرد وتكون المساواة بين الإذخار والإستثمار شرط لتحقيق التوازن . يعكس الحال في الدول المتخلفة نجد أن قرارات

(١) د. مختار محمد متولي ، نموذج هارود ودومار للنمو والدول المتخلفة ، مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ١٩٧٦ ، العدد ٢٦٤ ، ص ٤٩ .

الإدخار والاستثمار متداخلة مع بعضها Inter dependent إلى حد كبير. ففي كثير من الأحيان نجد أن عملية الإدخار والاستثمار واقعة واحدة . فهتم الاستثمار في نفس اللحظة التي يتم فيها الإدخار كما هو الحال بالنسبة لمعظم العمليات الإنتاجية التي يقوم بها فلاحو الدول المتخلفة على مستوى القرى كبناء مساكنهم الخاصة واستصلاح مزارعهم ومراعيهم ومعظم أعمال التنمية الاجتماعية .

“ونظراً لأن سوق رأس المال” المتخصص في الاستثمارات طويلة الأجل غير منظم وغير كامل في معظم الدول المتخلفة ففي كثير من الأحيان ما يقوم بالإدخار والاستثمار نفس الأفراد وعلى ذلك لا يكون قرار الاستثمار منفصلاً عن قرار الإدخار بالإضافة إلى ذلك أن في الدول المتخلفة تتوقف زيادة المدخرات على فرص الاستثمار وعلى إزالة العوائق المختلفة للنشاط الاستثماري أكثر من توقفها على زيادة الدخل. وعلى هذا فإن دالة الإدخار لا يكون لها معنى كبير في الدول المتخلفة. “ (١)

نجد أيضاً أن تحديد معدل التوفير في متوسط الدخل الفردي عن طريق قسمة معدل الإدخار الصافي على العامل الحدي لرأس المال يتغير نوعاً من الصعوبات ترجع إلى تعدد تقدير هذا العامل، فضلاً عن تفاوته من بلد لآخر، ومن مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية لمرحلة أخرى . إلا أن هذا لا يمنع من استخدام ذلك النموذج لبيان الاحتياجات التقريبية من الاستثمارات الصافية اللازمة للإرتفاع بمعدل النمو الاقتصادي .

(١) انظر : د. مختار متولى، المرجع السابق، ص ٥٠ .